2021

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الرابع 2021م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولًا: السياسة النقدية	4
ثانيًا: التطورات النقدية	4
ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي	5
رابعًا: تطورات النشاط المصرفي	6
خامسًا: القطاع الخارجي	11
سادسًا: تطورات التقنية المصرفية	12
سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامنًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع 2021م	13

الملخص التنفيذي

استمرارًا لنهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي. قرر البنك المركزي خلال الربع الرابع من عام 2021م، الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

كما استمر البنك المركزي السعودي بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" بمقدار 10.0 مليار ريال، وذلك لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر(SAIBOR) في الربع الرابع من عام 2021م ليصل إلى نحو 0.8428 في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.1 في المئة، وانخفضت القاعدة النقدية بنسبة بلغت نحو 0.4 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الرابع من عام 2021م انخفاضًا ليبلغ 1,848.7 مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي انخفاضًا ربعًيا ليبلغ 1,707.6 مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 2.3 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 2,104.5 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية نحو 3,277.8 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 4.0 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام بنسبة بلغت نحو 2.5 في المئة لتبلغ 2,609.9 مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2021م مقداره 81.4 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 2.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 15.5 في المئة (1,780.0 مليار ريال) لتبلغ 13,200.9 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام 2021م ما يقارب 396.1 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 141.9 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

فيما يتعلق بتطورات سوق الأسهم المحلية، سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضاً ربعيًا في نهاية الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ 11,282 نقطة.

أولًا: السياسة النقدية

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. واستمرارًا لدور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قرر البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية الربع الأول من العام 2022م، رغبةً منه في تمكين القطاع المالي من القيام بدوره في دعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وللإسهام في دعم وتيرة التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة الاقتصادية.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

استمرارًا لنهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي، قرر البنك المركزي خلال الربع الرابع من عام 2021م، الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قام به البنك المركزي من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو 1.8 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021م مقارنةً بنحو 1.3 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 43.5 مليار ريال للربع الرابع من عام 2021م مقارنة بنحو 44.0 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

1-2 أسعار الفائدة

استمر البنك المركزي السعودي بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" بمقدار 10.0 مليار ريال، وذلك لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها.

وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر(SAIBOR) في الربع الرابع من عام 2021م ليصل إلى نحو 0.8428 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الرابع من عام 2021م نحو 68 نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة بنحو 67 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2021م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد حافظ على استقراره عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

2-1 عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.1 في المئة (46.4 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,308.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.1 في المئة (23.6 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 7.4 في المئة (159.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2021م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 2.2 في المئة (33.9 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,564.4 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 67.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.7 في

المئة (11.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.1 في المئة (75.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 3.5 في المئة (69.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,059.8 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 89.2 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنة بارتفاع نسبته 0.2 في المئة (3.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 4.9 في المئة (96.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 0.4 في المئة (1.3 مليار ريال) لتبلغ 356.3 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.1 في المئة (4.1 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.1 في المئة (3.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي في الربع الرابع من عام 2021م ارتفعت بنسبة ضئيلة بلغت 0.1 في المئة (0.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 128.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.5 في المئة (3.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.2 في المئة (9.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل النقد في الصندوق انخفاضًا ربعيًا نسبته 5.4 في المئة (1.3 مليار ريال) ليبلغ نحو 23.1 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 10.8 في المئة (3.0 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 15.5 في المئة (4.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ضئيلة بلغت 0.02 في المئة (0.05 مليار ريال) ليبلغ نحو 204.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 2.0 في المئة (4.2 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 0.9 في المئة (1.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي السعودي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الرابع من عام 2021م انخفاضًا ربعيًا ليبلغ نحو 1,848.7 مليار ريال. وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام 2021م انخفاضًا ليبلغ 1,707.6 مليار ريال. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع

رسم بياني رقم 1: عرض النقود

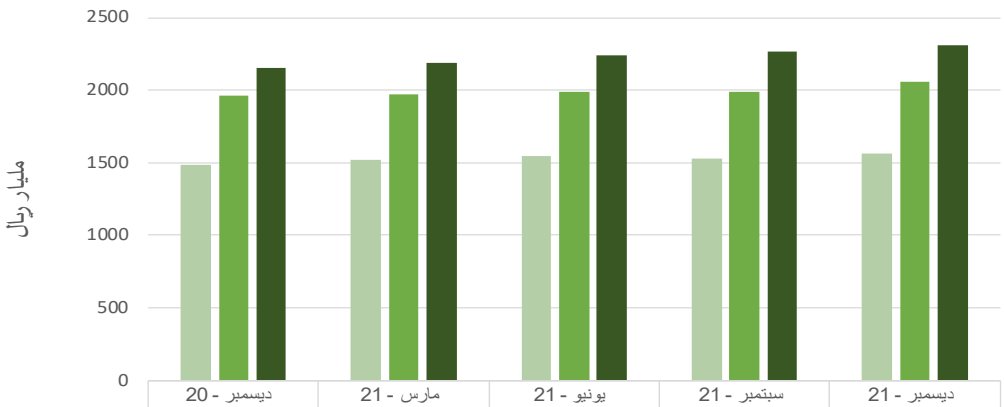

	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21	سبتمبر - 21	ديسمبر - 21
عرض النقود ن1	1488.9	1519.7	1542.0	1530.5	1564.5
عرض النقود ن2	1962.8	1972.4	1987.2	1990.6	2059.8
عرض النقود ن3	2149.3	2187.3	2238.8	2262.4	2308.8

الرابع من عام 2021م مقارنةً بالربع السابق، ارتفع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 14.6 مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 80.8 مليار ريال، وانخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج ليبلغ 494.0 مليار ريال، في حين انخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج لتبلغ 1,116.6 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 2.3 في المئة (46.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,104.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.4 في المئة (27.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.3 في المئة (161.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام 2021م، يتضح ارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 7.7 في المئة (35.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 495.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.3 في المئة (14.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعًا سنويًا نسبته 4.5 في المئة (21.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجلت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا بنسبة 2.6 في المئة (34.0 مليار ريال) لتبلغ 1,360.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.5 في المئة (7.2 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.0 في المئة (77.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، انخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 8.4 في المئة (22.8 مليار ريال) لتبلغ 249.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.0 في المئة (20.2 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 33.6 في المئة (62.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع

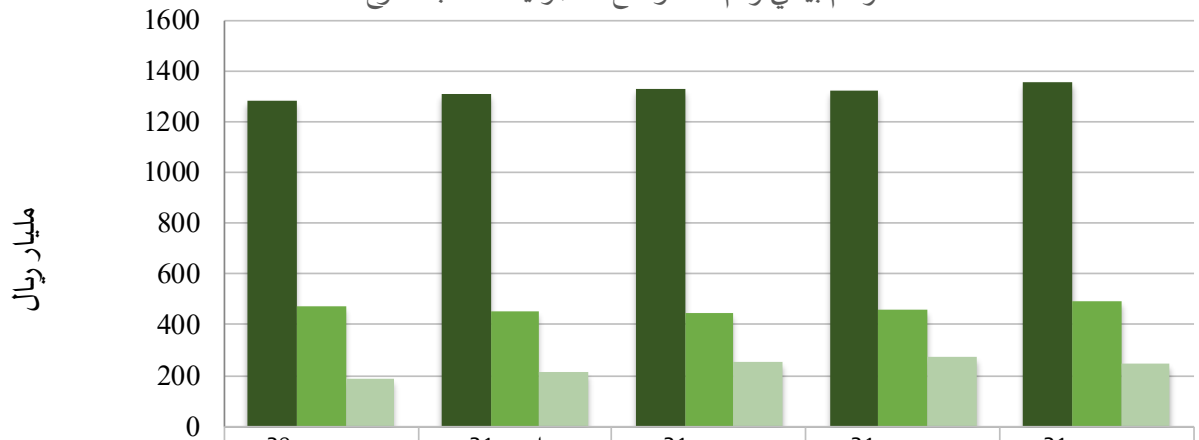

	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21	سبتمبر-21	ديسمبر-21
الودائع تحت الطلب	1282.6	1312.7	1333.3	1326.1	1360.1
الودائع الزمنية والإدخارية	474.0	452.7	445.2	460.1	495.3
الودائع الأخرى شبه النقدية	186.4	214.9	251.6	271.8	249.0

4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام 2021م قرابة 3,277.8 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.0 في المئة (126.6 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 1.2 في المئة (37.0 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة (298.2 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 4.2 في المئة (10.3 مليار ريال) لتبلغ حوالي 255.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 2.4 في المئة (6.0 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.2 في المئة (5.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وبقيت نسبة الأصول الأجنبية للمصارف التجارية من إجمالي أصول المصارف التجارية ثابتة عند 7.8 في المئة بنهاية الربع الرابع من عام 2021م بالمقارنة بالربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 21.7 في المئة (40.3 مليار ريال) لتبلغ حوالي 225.7 مليار ريال، مقارنًة بانخفاض نسبته 2.2 في المئة (4.1 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 24.0 في المئة (43.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 6.9 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 5.9 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، انخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 50.1 في المئة (30.0 مليار ريال) ليبلغ 29.8 مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته 3.0 في المئة (1.8 مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته 56.1 في المئة (38.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

رسم بياني رقم 3: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

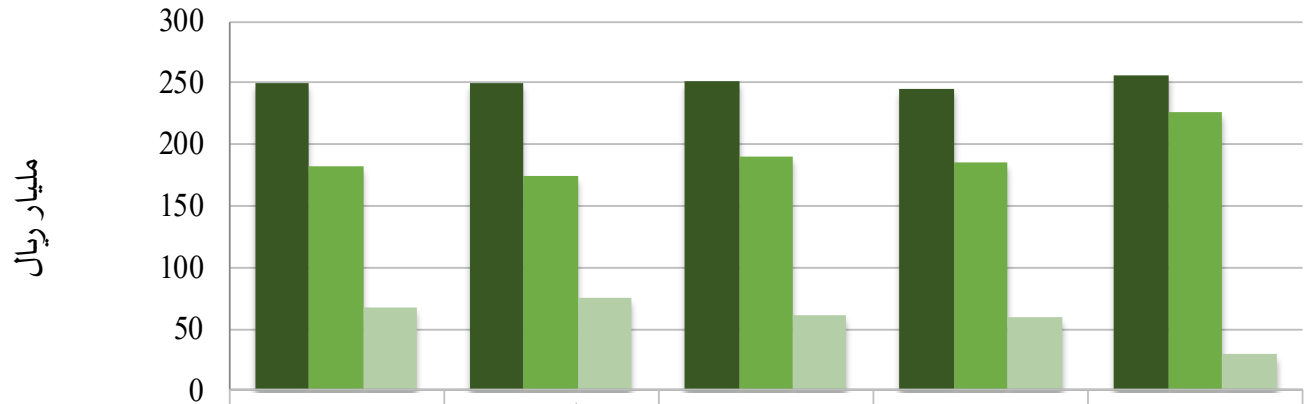

	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21	سبتمبر-21	ديسمبر-21
الأصول الأجنبية	250.1	249.3	251.2	245.3	255.6
المطلوبات الأجنبية	182.1	174.4	189.5	185.4	225.7
صافي الأصول الأجنبية	68.0	74.9	61.7	59.8	29.8

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 2.5 في المئة (64.2 مليار ريال) لتبلغ 2,609.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.0 في المئة (74.0 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.5 في المئة (329.9 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 124.0 في المئة مقارنة بنسبة 123.7 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 2.4 في المئة (48.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 2,034.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.7 في المئة (51.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.4 في المئة (271.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام 2021م إلى 96.7 في المئة، مقارنة بنسبة 96.5 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 2.8 في المئة (15.8 مليار ريال) لتبلغ حوالي 575.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.1 في المئة (22.2 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.3 في المئة (58.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام 2021م إلى حوالي 27.4 في المئة، مقارنة بنسبة 27.2 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

رسم بياني رقم 4: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

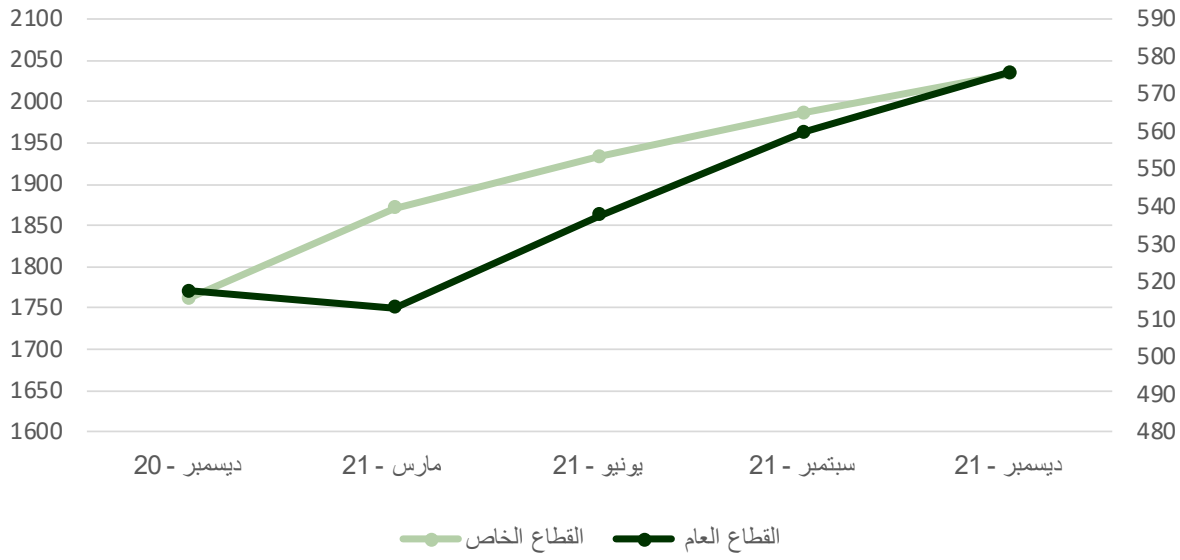

4-4-3 الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام 2021م، يُلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة 7.9 في المئة (4.2 مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 4.6 في المئة (619.7 مليون ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 4.4 في المئة (3.1 مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 3.8 في المئة (3.5 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 3.6 في المئة (12.1 مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة 3.4 في المئة (3.1 مليون ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 3.7 في المئة (37.2 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والتنجيم بنسبة 5.6 في المئة (1.3 مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 4.2 في المئة (7.0 مليار ريال)، البناء والتشييد بنسبة 3.8 في المئة (3.9 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 3.3 في المئة (1.5 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعًا نسبته 9.3 في المئة (22.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 269.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.4 في المئة (3.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 4.8 في المئة (46.9 مليار ريال) ليبلغ 1,018.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.4 في المئة (49.5 مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل، شهد الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته 2.5 في المئة (19.7 مليار ريال) ليبلغ 771.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.3 في المئة (10.4 مليار ريال) خلال الربع السابق.

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 6.3 في المئة (24.7 مليار ريال) ليبلغ حوالي 419.5 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.8 في المئة (3.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.3 في المئة (42.4 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام 2021م إلى 19.9 في المئة مقارنة بما نسبته 19.2 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الرابع من عام 2021م حوالي 13.7 مليار ريال مقارنة بنحو 15.1 مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته 9.3 في المئة (1.4 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 18.0 في المئة (2.3 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 1.945 فرع في نهاية الربع الرابع من عام 2021م، أي بانخفاض قدره 16 فرع مقارنة بالربع السابق، وانخفاض بمقدار 69 فرعًا مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 7.5 في المئة (65.5 مليار ريال) ليبلغ قرابة 937.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 20.5 في المئة (148.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 21.2 في المئة

(163.6 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة 18.3 في المئة (14.5 مليار ريال)، وكذلك ارتفعت المشتريات من البنك المركزي بنسبة 34.1 في المئة (49.9 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 94.8 في المئة (12.5 مليار ريال)، بينما انخفضت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 2.1 في المئة (10.8 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من العملاء بنسبة 0.5 في المئة (562 مليون ريال) (رسم بياني رقم 5).

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 7.5 في المئة (59.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 857.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.7 في المئة (43.0 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته 19.8 في المئة (142.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لجهات حكومية بنسبة 51.0 في المئة (3.3 مليار ريال)، والمبيعات للبنك المركزي بنسبة 27.9 في المئة (356.5 مليون ريال) والمبيعات لعملاء آخرين بنسبة 22.6 في المئة (57.3 مليار ريال)، والمبيعات لمصارف داخل المملكة بنسبة 18.3 في المئة (15.8 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 4.3 في المئة (4.2 مليار ريال). في المقابل، انخفضت المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 76.7 في المئة (164.8 مليون ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 5.9 في المئة (20.9 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

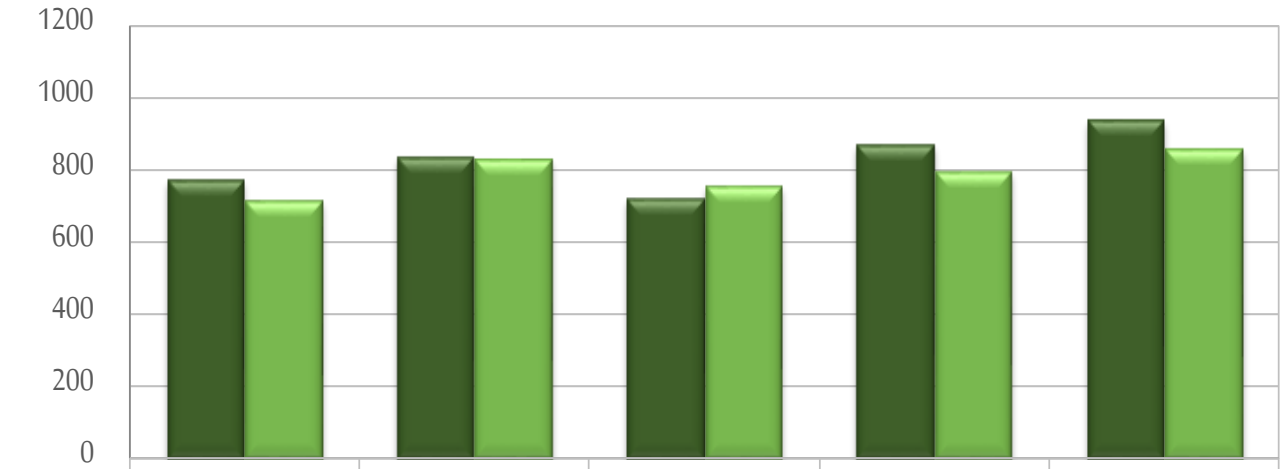

	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21	سبتمبر-21	ديسمبر-21
مشتريات	773.4	833.0	723.0	871.5	937.0
مبيعات	715.3	827.4	754.3	797.4	857.2

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 71.8 في المئة لتبلغ نحو 276.0 مليار ريال مقارنةً بنحو 160.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو 93.9 في المئة لتبلغ 206.6 مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو 35.7 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 68.5 مليار ريال. فيما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 17.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م لتبلغ نحو 124.2 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

5-1 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2021م مقداره 81.4 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 2.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 101.2 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 12 مليار في الربع المقابل من عام 2020م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 142.2 مليار ريال نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 71.8 في المئة لتبلغ 276.0 مليار ريال مقارنةً بحوالي 160.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 19.3 في المئة لتبلغ 133.8 مليار ريال مقارنة بنحو 112.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. فيما ارتفع عجز حساب الخدمات من 36.4 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2020م إلى 41.0 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م. وانخفض ميزان الدخل الأولي بنسبة 0.3 في المئة ليبلغ 22.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م مقارنة مع الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 13.5 في المئة ليصل إلى حوالي 42.4 مليار ريال مقابل 37.4 مليار ريال في الربع الثالث من العام السابق.

5-2 : الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام 2021م تدفقًا للخارج بقيمة 1.1 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 2.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

5-3 : الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام 2021م ارتفاعًا بقيمة 3.7 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 10.3 مليار ريال، رغم ارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 6.6 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 18.6 مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ 7.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 21.3 مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ 0.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 73.3 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م مقابل انخفاض بمبلغ 0.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 23.1 مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 26.8 مليار ريال رغم انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 3.7 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 1.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية

6-1 نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 15.6 في المئة (1,780.0 مليار ريال) لتبلغ 13,200.9 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 11,739.6 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,239.9 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,570.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 18.0 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 10,409.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 14.2 في المئة عن الربع السابق.

6-2 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام 2021م ما يقارب 396.2 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 141.9 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الرابع من عام 2021م نحو 1,516.1 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 126.1 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.5 ألف جهاز في نهاية الربع الرابع من عام 2021م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 39.3 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الرابع من عام 2021م حوالي مليون جهاز.

6-3 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام 2021م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 456.7 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 91.6 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 370.1 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 42.2 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 85.7 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 49.0 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 1.8 في المئة لتبلغ 11.282 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.7 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 29.8 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ حوالي 11.7 مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته 40.1 في المئة خلال الربع السابق. في حين حقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 56.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م.

في المقابل، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 0.7 في المئة لتبلغ نحو 449.8 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 30.4 في المئة خلال الربع السابق، فيما سجلت انخفاضاً سنويًا نسبته 38.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

من جهة أخرى، انخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 0.6 في المئة لتبلغ 10.1 مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته 3.6 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.9 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 12.5 في المئة ليبلغ حوالي 21.0 مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبته 24.1 في المئة في الربع السابق، فيما سجل عدد الصفقات انخفاضًا سنويًا نسبته 28.9

في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2021م

- أصدر البنك المركزي تعليمات تخص المدد الزمنية لإصدار خطاب إخلاء الطرف وتحويل الحساب والمديونية والتي تلغي بدورها المدد الزمنية المحددة في عدد من تعليمات البنك المركزي ذات الصلة، كما تهدف هذه التعليمات إلى رفع جودة الخدمات المقدمة إلى العملاء الأفراد من قبل البنوك والمصارف وشركات التمويل العاملة في المملكة من خلال تقليص المدد الزمنية المحددة لإصدار خطاب إخلاء الطرف، وتحويل الحساب، وتحويل مديونية التمويل الاستهلاكي، وتحويل مديونية التمويل العقاري، التي وردت في عدد من التعليمات ذات العلاقة، بما يسهم في حماية العملاء وتحقيق عدالة التعاملات وتمكين المنافسة.
- قام البنك المركزي بتحديث إطار احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية والذي يهدف إلى تعزيز متانة الإطار وزيادة الاستجابة للمخاطر وتقليل التباين في أوزن المخاطر، وذلك تماشيًا مع الإصلاحات الأخيرة الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي في العام 2017م. ويعتبر تحديث إطار احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية جزءًا من مشروع تبني إصلاحات بازل.
- قام البنك المركزي بتحديث إطار نسبة الرافعة المالية والذي يهدف إلى زيادة متانة الإطار وتحديد الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الرافعة المالية لتفادي تضخم الرافعة المالية في النظام المصرفي وتحديد آلية قياس ومراقبة الرافعة المالية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وذلك تماشيًا مع الإصلاحات الأخيرة الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي في العام 2017م. ويعتبر تحديث إطار الرافعة المالية جزءًا من مشروع تبني إصلاحات بازل.
- قام البنك المركزي بتحديث ضوابط أمر الدفع المستدام لصالح الممول العقاري والتي تهدف إلى وضع الحد الأدنى من الأحكام التي يتعين الالتزام بها في شأن أمر الدفع

رسم بياني رقم 6: مؤشر سوق الأسهم

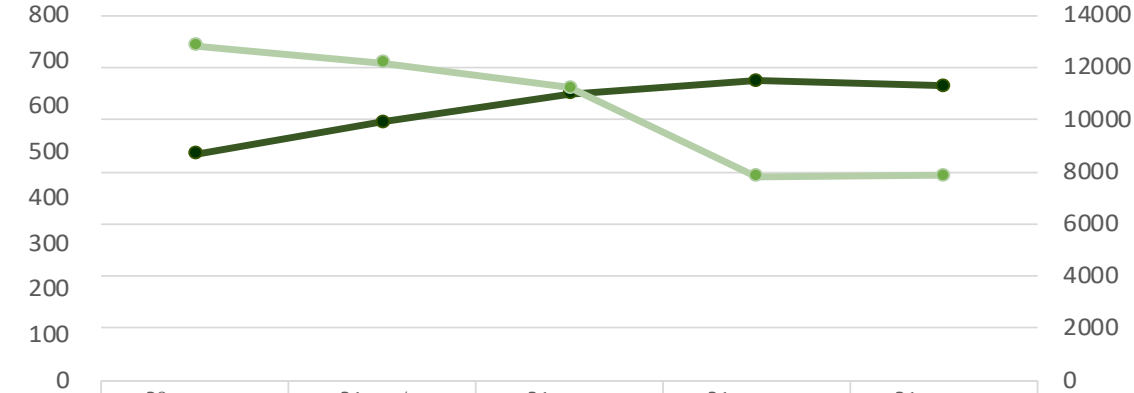

	ديسمبر -20	مارس -21	يونيو -21	سبتمبر -21	ديسمبر -21
مؤشر سوق الاسهم	8690	9908	10984	11496	11282
قيمة الاسهم المتداولة	733	697	642	447	450

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

المستدام لصالح جهات التمويل، وتعزيز وحماية المنافسة بين جهات التمويل، ودعم إتاحة الخيارات التمويلية للعملاء، والمساهمة في خفض مخاطر التعثر عن السداد، وقد شمل هذا التحديث شمول الخدمة كافة منتجات التمويل دون قصرها على منتجات التمويل العقاري، إلى جانب شمول نطاق جهات التمويل البنوك والصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني.

- قام البنك المركزي بإصدار إطار احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق والتي تهدف إلى إيجاد طرق ومنهجيات معيارية لحساب الأصول المرجحة بمخاطر السوق والخسائر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة الاحتفاظ بأي مراكز مالية داخل وخارج الميزانية بسبب حدوث تغيير في أسعار السوق لتعزيز متانة الإطار وزيادة الاستجابة للمخاطر وتقليل التباين في أوزن المخاطر، وذلك تماشيًا مع الإصلاحات الأخيرة الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي في العام 2017م. ويعتبر إصدار إطار احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق جزءًا من مشروع تبني إصلاحات بازل.
- أصدر البنك المركزي مبادئ المراجعة الداخلية والتي تهدف إلى وضع الحد الأدنى من المتطلبات التي من شأنها تعزيز قيام لجان المراجعة الداخلية اتّباع منهجية موحدة لضمان القيام بعملية تقييم مستقلة وموضوعية لتأكيد كفاية وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية والسياسات والإجراءات المنفذة.
- قام البنك المركزي بإصدار وتحديث التعليمات الموحدة للمبالغ المستثناة من الحجز بموجب أوامر قضائية والتي تهدف إلى إيجاد تعليمات موحدة للمبالغ المستثناة من الحجز بناءً على الترتيبات مع وزارة العدل باعتبارها الجهة المختصة في تطبيق نظام التنفيذ، ويساهم ذلك في تطبيق الاستثناءات على المبالغ من قبل البنوك والمصارف بفعالية بما يؤثر إيجابًا على مصلحة العميل وحقوقه. وقد حددت المبالغ التي تصرف لبعض المستفيدين وتستثنى من الحجز عليها بناءً على التنسيق مع الجهات المختصة، على نحو واضح ودقيق يسهل معه قراءته من قبل أصحاب المصلحة، وصدرت هذه التعليمات في يونيو 2021م وحُدثت في ديسمبر 2021م لتشمل المبالغ المودعة من وزارة الصحة للمستحقين كتعويض عن الإقامة خارج المدينة لتلقي العلاج.
- قام البنك المركزي بإصدار إطار عمل إدارة المخاطر للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية والذي يهدف إلى وضع الحد الأدنى من مبادئ إدارة المخاطر، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.
- أصدر البنك المركزي السياسة التسعيرية لخدمة التحويلات المالية عبر نظام المدفوعات الخليجية "آفاق" والتي تهدف إلى تسهيل المدفوعات العابرة للحدود وتمكين وجود بنية تحتية مُتقدمة ومُوحدة في المدفوعات عبر دول مجلس التعاون بالإضافة إلى تنفيذ المعالجة الفورية للحوالات المتبادلة بين دول المجلس بما في ذلك التسويات الإجمالية لتعزيز التكامل المالي والاقتصادي بينهم.
- أصدر البنك المركزي الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في القطاع المالي بهدف تحسين مستوى الممارسات المتعلقة بحوكمة تقنية المعلومات في ظل التطور التقني، وذلك من خلال إيجاد ضوابط فعالة في تطوير البنى التحتية للأنظمة والتطبيقات والأجهزة، لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تقنية المعلومات في المؤسسات المالية.
- قام البنك المركزي بتحديث آلية احتساب المؤشر المرجعي (سايبور/سايبد) تماشياً مع المبادئ والتوصيات الدولية وذلك بهدف الحفاظ على جودة وسلامة المؤشر المرجعي.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank